

Distr.: General
15 November 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

اللجنة الخامسة

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تحسين آليات الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية

مذكرة من الأمين العام

١ - أعد الأمين العام، عملاً بالطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بآء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، تقريراً مفصلاً يتضمن توصيات بشأن تنفيذ ذلك القرار من حيث صلتها بمهام الرقابة الداخلية للصناديق والبرامج التشغيلية للأمم المتحدة، بما في ذلك الأساليب التي يمكن بها للمكتب أن يساعد تلك الصناديق والبرامج على تحسين آليات الرقابة الداخلية الخاصة بها (A/51/801). وفي وقت لاحق، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بموجب القرار ٥٤/٢٤٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أن يستكمل المعلومات الواردة في ذلك التقرير وقررت أن تنظر في هذه المسألة في مرحلة مبكرة من دورتها الخامسة والخمسين.

٢ - وقد أرجئ إصدار التقرير المستكمل حتى آذار/مارس ٢٠٠١ نظراً للوقت اللازم لإجراء المشاورات مع الصناديق والبرامج بغرض معاودة النظر في التوصيات الواردة في التقرير السابق. وتشير المعلومات الأولية التي قدمتها الصناديق والبرامج أنه تحققت تحسينات، في مجال مهام الرقابة الداخلية منذ عام ١٩٩٧، فعلى سبيل المثال كثف التعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، واعتمدت إجراءات جديدة فيما يتعلق بمراجعة الحسابات والتقييم والرصد والتفتيش. ويواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقديم المساعدة في مجال التحقيقات السرية، وهي من المهام التي لا تضطلع بها معظم الصناديق والبرامج.

٣ - ومن الأمثلة على أحد أوجه التحسين الموصى بها قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء لجنة الاستعراض الإداري والرقابة الإدارية التي تعقد اجتماعات دورية لاستعراض إطار المساءلة التابع للبرنامج والتقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي. ولقد قامت تلك اللجنة، برئاسة مدير البرنامج المعاون، بدعوة وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية إلى المشاركة فيها بوصفه عضوا دائما. ويتوقع أن يوصي الأمين العام أيضا في تقريره المقبل بأن تقوم جميع الصناديق والبرامج بإنشاء لجان مماثلة للرقابة يكون مكتب خدمات الرقابة الداخلية ممثلا فيها.

٤ - وسوف يقترح الأمين العام أيضا آلية لسداد تكاليف الخدمات التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مثل التحقيقات، التي تتطلب مهارات مهنية خاصة. ومنذ إنشاء المكتب، أجرى قسم التحقيقات التابع للمكتب ٢٨٧ تحقيقا لصالح الصناديق والبرامج، أحيلت إلى المكتب من قبل مديري وموظفي الصناديق والبرامج وكذلك من مصادر خارجية. وفي الوقت الراهن، تُوفر الموارد اللازمة لإجراء مثل هذه التحقيقات من الميزانية العادية. وفي معرض استعراض اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، قدمت اللجنة تعليقات بشأن عدم وجود مبادئ توجيهية بشأن سداد التكاليف المتعلقة بخدمات التحقيق التي يقدمها المكتب للصناديق والبرامج.

٥ - وفي عام ١٩٩٤، أكد مكتب الشؤون القانونية بأن سلطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية تشمل موارد وموظفي المنظمة بأسرها، بما في ذلك الصناديق والبرامج التي تجري إدارتها بصورة منفصلة في إطار سلطة الأمين العام.